

دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة واحداث تنمية اقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولاية النيل الابيض

(2005 - 2008 م)

أستاذ الاقتصاد المشارك. كلية الاقتصاد
والدراسات المصرفية- النيل الأبيض

د. صلاح محمد إبراهيم أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك. كلية الاقتصاد
والدراسات المصرفية. جامعة النيل الابيض.

د. الشاذلي عيسى حمد عبد الله

المستخلص :

تهدف الدراسة بعنوان دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة واحداث تنمية اقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولاية النيل الابيض (2005 م - 2008 م) . لمعرفة المشكلة التي تكمن في ضعف دور الزكاة في خفض معدلات الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي في مجتمعات السودان بمدنه واريافه . ومعالجة الية التوزيع والجباية بشكل واضح تضمن عدالة الجباية والتوزيع بما يحقق القضاء علي الظواهر السالبة في المجتمع ويكفل العيش الكريم . كما تقوم الدراسة علي اهم الاهداف معرفة دور الزكاة في القضاء علي الفقر والبطالة لدى المستحقين ومعرفة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و النهوض بالإنتاج والمشروعات والاستثمارية . معرفة دور الزكاة في الاوضاع الاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي بتوفير العيش الكريم . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليل النظري من واقع البيانات . وايضا افترضت الدراسة الفرضيات الاتية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الزكاة وتخفيف حدة الفقر والبطالة . و توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مال الزكاة والتنمية الاقتصادية في المجتمع . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزكاة والمشروعات المنتجة . كما توصلت الدراسة الي اهم النتائج ضعف دور الزكاة في معالجة حدة الفقر المدقع وخفض معدلات البطالة بتوفير سبل العيش الكريم عن طريق تمليك المشروعات المنتجة . لايوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الاوضاع الاقتصادية التي تؤدي الي زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي . ضعف الدراسات لحالات الاسر المحتاجة لعدم المصادقية والواقعية والحصص الدقيق للبيانات مما يؤدي الي الانحرافات السلبية في عملية التوزيع لاصحاب الاستحقاق الفعليين دون مجاملة او محاباة أو أي أساليب أخرى غير سليمة . لايرز أي دور للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الي احداث تنمية اقتصادية . توصلت الدراسة الي اهم التوصيات : يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصارف التي حددها الكتاب الكريم عبر الية تضمن سلامة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية الفاعلية علي مستوي الاحياء والقرى والفرقان . عدم تدخل الدولة والقادة السياسيين واصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف أموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والمعيّنة.

الكلمات المفتاحية : دور الزكاة ، حدة الفقر ، البطالة ، تنمية اقتصادية .

Abstract :

The study entitled The Role of Zakat in Reducing Poverty and Unemployment and Creating Economic Development in Sudan aims at an applied study of the White Nile State (2005-2008 AD). To find out the problem that lies in the weak role of Zakat in reducing poverty and unemployment rates and improving the standard of living in Sudan's societies in its cities and rural areas. Addressing the mechanism of distribution and collection clearly guarantees the fairness of collection and distribution in a way that achieves the elimination of negative phenomena in society and ensures a decent life. The study is also based on the most important goals of knowing the role of Zakat in eliminating poverty and unemployment among the beneficiari and knowledge of the role of zakat in economic development and the promotion of production, projects and investment. Knowing the role of zakat in economic conditions in improving the standard of living by providing decent living. The study used descriptive historical method and theoretical analysis based on data. The study also assumed the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the role of Zakat and the alleviation of poverty and unemployment. There is a statistically significant relationship between zakat money and economic development in society. There is a statistically significant relationship between zakat and productive projects. The study also found the most important results of the weakness of the role of Zakat in addressing extreme poverty and reducing unemployment rates by providing decent livelihoods by owning productive projects. There is no tangible role for Zakat in improving the economic conditions that lead to an increase in income and an improvement in the standard of living. Poor studies of needy families' cases due to lack of credibility, realism, and accurate data counting, which leads to negative deviations in the distribution process for the actual beneficiaries without courtesy, favoritism, or any other improper methods. It does not show any role for zakat in achieving economic stability that leads to economic development. The study reached

the most important recommendations: It is necessary to take into account the control of distribution channels according to the banks specified by the Holy Book through a mechanism that guarantees the safety of distribution and improving the method of selecting the community-based Zakat distribution committees at the level of neighborhoods, villages and furqan. The non-interference of the state, political leaders and those with influence in the distribution process and preventing the disbursement of zakat money in other than its specified and designated banks.

Key Words : The role of Zakat. alleviating poverty. Unemployment creating economic .development.

مقدمة:

الزكاة هي استخراج نسبة او جعل معلوم من الاموال او الثروة التي يمتلكها الانسان ايا كانت هذه الثروة عروض تجارة او انعام . ويتحتم علي الدولة في الإقتصاد الإسلامي جباية هذه الاموال ممن وجبت عليهم دفعها قهرا وليس طوعا لورود كلمة خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها , وعلي الدولة ان تلعب هذا الدور مراعاة للمصلحة العامة, الدين الإسلامي دين شامل للحياة يعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يحدد وظيفة الفرد في الحياة الدنيا والواجبات الموكلة إليه, وكذلك تقوم الدولة الإسلامية بتنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي بضوابط حددتها الشريعة الإسلامية. وعلى الدولة أن تقوم بحفظ المصالح الفردية والجماعية وتراعي مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.

الاطار المنهجي والدراسات السابقة :

مشكلة الدراسة :

ضعف دور الزكاة في احداث تغيير جذري في المجتمع , ومدي الاثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب في تحسين المستوى المعيشي لمستحقي الزكاة في المجتمعات , وتغير الوضع المادي حتى يصيروا من دافعي الزكاة . وعدم فاعلية الزكاة في تخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة.

تساؤلات الدراسة :

1. ما الدور الذي تلعبه الزكاة في تغيير حياة كثير من الذين يستحقون الزكاة وتحسين المستوى المعيشي .
2. مامدي التغيير الذي تحدثه الزكاة في احداث تنمية وتطور في المجتمع .
3. ما اثر الزكاة في مناهضة الفقر وتوزيع المشروعات المنتجة وزيادة الانتاج والانتاجية.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية البحث لما للزكاة من دور حيوي في المجتمع وتحريكه إقتصادياً وإجتماعياً, وتوفير الرخاء والرفاه الاقتصادي, وتوفير سبل العيش الكريم, والعمل على إحياء شعيرة الزكاة, وجعلها تلعب دورا إقتصادياً وإجتماعياً.

أهداف الدراسة :

1. أثر الزكاة على الجوانب الاقتصادية في القضاء علي الفقر والبطالة لدى المستحقين .
2. الزكاة ودورها على الاوضاع الاقتصادية في النهوض بالإنتاج والمشروعات والاستثمارية .
3. معرفة أثر الزكاة علي الجوانب الاجتماعية في نسجها للمجتمع تكافليا وإزالة الفوارق الطبقيّة.

فروض الدراسة :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الزكاة وتخفيف حدة الفقر.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مال الزكاة والتنمية الاقتصادية في المجتمع .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزكاة والمشروعات المنتجة.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي النظري لبيانات واقعية فعلية .

مصادر جمع بيانات الدراسة :

المصادر الأولية: القرآن الكريم والسنة النبوية والمقابلات والزيارات الميدانية والإستبيان.
المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والمجلات والتقارير والدوريات .

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية: ولاية النيل الأبيض، السودان.
2. الحدود الزمانية: الفترة من 2005، 2015م.
3. الحدود الموضوعية: دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة واحداث تنمية اقتصادية .

هيكل الدراسة :

تشتمل الدراسة على: الإطار العام والدراسات السابقة ، والإطار النظري ، والأطار التحليلي من واقع البيانات ،ومناقشة تحليل البيانات،النتائج والتوصيات ، و المصادر المراجع .

الدراسات السابقة:

1/ دراسة رقية سعيد علي محمد (1996 م) : ⁽¹⁾

تناولت الدراسة الزكاة وأثرها التربوي، تم تنفيذ الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية وهدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر الزكاة في تربية أخذها من المستحقين من الأصناف الثمانية، وخلصت الدراسة إلي النتائج التالية:إن الزكاة وسيلة منوسائل التكافل الاجتماعي وتهدف إلي تربية عقيدة الفرد المسلم وتحسين سلوكه وعلاقته بالآخرينلأن الإسلام يحث على التعاون بالبر والتقوى، لقد نجحت الزكاة في محاربة الفقر وحلت مشكلات المجتمع بطريقة التكافل والتضامن من أجل تقليل الفوارق بين الطبقات، الزكاة تجعل عقيدة الفرد المسلم عقيدة صحيحة وتجعل أخلاقا سامية لأنه يلتزم بأداب إنفاق الزكاة علي أساس روح الأخوة والعدالة الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في إنفاق الزكاة علي من يدخل في الأصناف الثمانية بحيث يشمل الجهاد والمصالح العامة.

المقارنة الدراستان يتفقان تماماً في الجوانب التي تتركز في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لدي المستحقين وربط المجتمع تكافلياً.

2 /دراسة: أحمد الطيب السامي الطيب (11)

من وزارة العمل والإصلاح الإداري في ورقة بعنوان "البطالة مهدد اجتماعي ومعوق اقتصادي" أكد أنه لأول مرة يتم إدراج البطالة كمؤشر في موازنة 2016 للدولة. وقال إن سوق العمل السعودي أكبر مستقبل للعمالة السودانية، وذكر في الوقت الذي تبلغ فيه البطالة السعودية نسبة 11/6% معدداً أنواع البطالة والمتمثلة في البطالة السافرة والجزائية والبطالة المقنعة، ونبه أن البطالة مقسمة كذلك على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد والتي تتمحور في ثلاثة أنماط والخاصة بالبطالة الاحتكاكية الفنية والبطالة الدورية إضافة للبطالة الهيكلية، وقال: أما النمط الثالث تقسيم البطالة حسب الطبيعة الخاصة إلى موسمية وبطالة اختيارية والبطالة الإجبارية أو القسرية. واستعرض السامي أسباب البطالة الهجرة من الريف للمدن بجانب النقص في تنمية الإنتاج وتدني المستوى التعليمي والطموح الزائد وظهور ثقافة العيب باحتقار بعض الأعمال اليدوية وعدم ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل والتميز الجنسي والعنقي والطائفي بجانب إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال، كما للسياسات الحكومية الخاطئة دور في زيادة البطالة إضافة لتدخلات صندوق النقد الدولي ومطالبته للدول بالاستغناء عن خدمة بعض العمال، وأقر السامي بوجود آثار مرتتبة على البطالة خاصة الآثار النفسية والاجتماعية وآثار اقتصادية إضافة للآثار الأمنية والسياسية.

3 / دراسة محمد عوض الكريم آدم أحمد (12) "البطالة في السودان وسط الشباب" التحديات

والحلول الممكنة لتوسع الدولة في السنوات الأخيرة في القبول للتعليم العالي:

بفتح عدد من الجامعات والمعاهد الجديدة وزيادة فرص القبول في الجامعات القديمة، وقال إن عدد الجامعات بلغ 30 جامعة حكومية إضافة إلى 30 كلية وجامعة مؤكداً تضاعف عدد القبول الخاص 6 مرات مقررًا بأنها محمّدة، وقال: نتج عن ذلك كثرة في أعداد الخريجين غير المهنيين، وأردف: وهي الفئة المطلوبة في سوق العمل واعتبرها قاطرة الإنتاج والتنمية، وقطع آدم أن التوسع في التعليم العالي لم تصاحبه زيادة في فرص الاستخدام في القطاعين العام والخاص، وقال إن المناهج لم تحفز الخريجين على روح المبادرة الفردية وأدى ذلك لارتفاع معدلات البطالة وترتب على هذا الوضع آثار سلبية على الخريجين وأسرهم ودعا إلى ضرورة وقفة متأنية لوضع العلاج المناسب وتقليل الآثار السلبية لهذه الظواهر .

4 / دراسة يوسف القرضاوي (2001م) :⁽¹³⁾

تناولت الدراسة دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، تم تنفيذ الدراسة في دولة قطر وهدفت الدراسة إلي التعرف علي دور الزكاة في حل المشكلات التي لها علاقة بالزكاة مثل الفقر والبطالة والديون والفوارق الاقتصادية الفاحشة وكثر النقود وحبسها وخلصت الدراسة إلي أنه بالرغم من دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية إلا أنها ليست هي العلاج الوحيد فهناك العمل ونفقات الميسورين

من الأقارب وموارد الدولية الإسلامية المختلفة والحقوق الواجبة في أموال بعد الزكاة والصدقات المستحقة وبينت الدراسة أن مهمة الزكاة ليست مقصورة علي علاج المشاكل الاقتصادية، بل مهمتها مساعدة الدولة المسلمة علي تأليف القلوب وأداء فريضة الجهاد وتشجيع الغارمين، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع شروط نجاح عمل الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية والتي تم ذكرها في الدراسة.

المقارنة بين الداستين تختلفان تماما بان الدراسة الحالية توضح ان الزكاة تعالج مشكلات المجتمع من البطلة والفقر وإزالة الفوارق الطبقية من حيث الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية اما الدراسة السابقة فتعالج المشكلات الاقتصادية فقط .

5/ دراسة جبر زيدان بدوي عليوة (2007م):⁽¹⁴⁾

تناولت الدراسة إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة تم تنفيذ الدراسة في مدينة نابلس، الضفة الغربية وهدفت الدراسة إلي التعرف علي دور كل من الزكاة والضريبة علي التنمية الاقتصادية ومدى تأثير كل من الزكاة والضريبة في عملية التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلي التالي: إن مصارف الزكاة تدعم أركان المجتمع الإسلامي القوي وتوفر الكفاية لكل أفرادها، إن الزكاة والضرائب من الإيرادات السيادية في الدولة وأن تطبيقهما بطريقة صحيحة يؤدي إلي الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلي التنمية، يتعدد مفهوم التنمية بتعدد التجارب التنموية ويتنوع الفكر التنموي، مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي مفهوم عقائدي، ديناميكي، شامل لكل الإمكانيات البشرية والمادية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي الزكوي بين المسلمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بقصد تعريف المواطنين بأهميتها وكيفية أدائها ودورها الهام في اقتصاديات الدولة الإسلامية .

المقارنة بينهما بان الزكاة تسهم في الاقتصاد القومي للدولة الإسلامية في الدراسة السابقة اما الدراسة الحالية فتوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة جباية وصرفا .

6 / دراسة ختام عارف حسن عماوي (2010م):⁽¹⁵⁾

تناولت الدراسة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، تم تنفيذ الدراسة في مدينة نابلس ، الضفة الغربية وهدفت الدراسة إلي التعرف علي دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتمكن أهمية هذه الدراسة في أنها جمعت بين الفقه قديمة وحديثة وسعت إلي إيجاد حلول للأسئلة والقضايا الطارئة والمتعلقة بدور الزكاة في التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلي أن الأثر العظيم للزكاة في الجانب الاقتصادي يتمثل في حل مشكلة الفقر والقضاء علي هذه المشكلة أو التقليل منها إلي أبعد مدي ممكن، وذلك بإعطاء الفقراء من أموال الزكاة ما يوصلهم إلي درجة الكفاية وينقلهم من محتاجين للزكاة إلي مستغنيين ومعطين لها، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات ولجان الزكاة داخل الدولة الواحدة علي مستوي الدولة.

المقارنة بينهما تكمن في الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال المصارف الزكوية والدراسة السابقة تتعلق بدور الزكاة في التنمية الاقتصادية فهما يختلفان تماما .

الاطار النظري:

دور الزكاة في الركود الاقتصادي:

الركود الاقتصادي من أخطر المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العالمي، ونظراً لأن البلاد الإسلامية عضو في المجتمع الدولي، لم تغفل هي الأخرى من الركود الاقتصادي، وقد كثرت الكتابات حول طبيعة وأبعاد المشكلة وطرق الوقاية والعلاج منها. فبعضهم يرى أن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو نقص الطلب الفعّال، ويرى آخرون أن من مظاهر الركود زيادة المخزون من السلع والبضائع وعدم وفاء التجار بالتزاماتهم المالية، إضافة إلى إحجام المؤسسات المالية عن منح التمويل المطلوب للأنشطة الاقتصادية، ويضيف آخرون بأن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو ما نشاهده من الأحداث العالمية الحالية . من هنا اتجهت بعض الدراسات إلى البحث عن وسائل في الاقتصاد الإسلامي في معالجة الركود الاقتصادي من هذه الدراسة الموجزة أن إحدى الوسائل التي وضعها الإسلام لعلاج هذه الأزمة هي الزكاة وإمكاناتها نحو التأثير في علاج الركود الاقتصادي⁽⁹⁾. الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد وردت آيات كثيرة بشأن الزكاة وقد بين أحد الكتابان الزكاة تكررت في أكثر من ثلاثين آية من آيات القرآن الكريم، وجاء الأمر بها مقروناً بالصلاة في معظم الآيات الكريمة ما يؤكد اهتمام القرآن بالزكاة قدر اهتمامه بالصلاة، يقول الله ، تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) البقرة: 011، وقوله تعالى: (هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ 2 الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ). والزكاة لها دور فعّال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة، ولها مقدرة فائقة في محاربة البطالة، ولها أثر واضح في توزيع الدخل والثروة، كما أن بعض أحكام الزكاة لها تأثير دائم نحو الحد من الركود الاقتصادي .⁽⁸⁾

الزكاة ودورها في تفعيل عوامل الانتاج :

جاء الإسلام ودعا الناس إلى أن يتحرروا من عبودية الدرهم والدينار، وأن يعملوا على تحريك رأس المال واستثماره وإنفاقه بما ينفع المجتمع، وشدد الحملة على كثر المال وتجميده وتعطيله عن أداء رسالته في الحياة الاقتصادية، ونزل في ذلك آيتان من كتاب الله تهددان بأشد الوعيد للكانزين الأشحاء فقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ 34 يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتَنُوكَ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ)⁽⁸⁾ والاكنتاز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنزاً، والواجب من وجهة نظرنا يشمل الزكاة والإنفاق والاستثمار فلا يخرج المال من دائرة الاكنتاز إلا إذا تم إخراج الواجب أي الزكاة، العفو، النفقات، الصدقات، مداومة الاستثمار، والإسلام لم يقف في محاربة الاكنتاز عند حد التحريم والوعيد الشديد، بل خطا خطوة عملية لها قيمتها وأثرها في تحريك النقود المكنوزة وإخراجها من مكانها لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد، وتمثلت هذه الخطوة في فريضة الزكاة، ويتبين أثر فريضة الزكاة في تشغيل رأس المال واستثماره، من أن الشارع أوصى بتثمين المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه، وبذلك يحافظ على رأسماله ويعمل على تنميته، تتضح هذه الحقيقة من دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، فقد قال من ولي يتيماً له من ماله فيتجر منه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة،⁽¹¹⁾ وقد

علق أحد الباحثين على هذا الحديث فقال: فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر الأوصياء باستثمار أموال اليتامى، فمن باب أولى أن ينمّي الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه في سهولة ويسر، أما إذا لم يقدّر باستثماره وتركه عاطلاً كان للمجتمع حقه فيه وهو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة عقوبة على الاكتناز.⁽⁷⁾

وقد تبين لنا في العصر الحديث مزار الاكتناز وكيف أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي، حيث يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع وحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين. وقد لفتت هذه الخاصية نظر بعض الكتاب، فقد علق عليها بعضهم فقال لم يعرف العالم بأسره نظاماً اقتصادياً مثل النظام الإسلامي في حله لمشكلة تراكم الثروة المعطلة دون أن تستثمر في تحسين الأحوال المعاشية للمجتمع، والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال إذ إنها تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة، ومن ثم فقد استفاد صاحب المال من استثماره بالربح، وأفاد المجتمع بأداء حق المستحقين بالزكاة، وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال وتحريكه، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

دور الزكاة في توزيع الدخل والثروة:

إن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، وقد بين أحد الكتاب⁽⁵⁾ أنه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التذليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغني، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث إن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغيير في الإنفاق، وقد بين أحد الباحثين الفكرة الأساسية للمضاعف فقال هي زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فتزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه، ومعنى ذلك أن كلاً من الاستهلاك والاستثمار يسيران معاً، فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار، حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذي يمثله العمالة الكاملة، أي كلما تم تحويل قوة شرائية أو دخل من الأغنياء إلى الفقراء كان هناك ضمان لتأمين مستوى من الطلب الفعال يكفي للإغراء بالقيام بإضافة استثمارات توسعات جديدة وجذب عدد كبير من العمالة مما يسهم في الحد من الركود الاقتصادي.

الفقر والبطالة في السودان :

أ. الفقر في السودان: منذ منتصف ديسمبر 2014م، انتشرت المئات من فرق الجهاز المركزي للإحصاء في السودان من أجل إجراء أضحخم عملية مسح لنسبة الفقر في البلاد التي باتت تعاني من ضائقة اقتصادية طاحنة، لا سيما بعد انفصال

الجنوب العام 2011، ما حرم السودان من 75% من المخزون النفطي، كان يشكّل نحو 68 % من موارد البلاد.⁽²⁾ بحسب آخر مسح للفقر في السودان أجري العام 2009 قبيل انقسام السودان دولتين، كانت نسبة الفقر العامة في السودان 46.5%، منها 26.5% من سكان المدن و57.5% من سكان الريف، فضلاً عن اختلاف ما بين الولايات، حيث كانت النسبة في ولاية شمال دارفور، غربي البلاد 69% كأعلى نسبة، وفي ولاية الخرطوم 26% كأدنى نسبة. ولا شك في أن متغيرات كثيرة حدثت ما بين العام 2009 واليوم، منها انفصال جنوب السودان، وهذا ما غير عدد السكان ونسبة الريفيين والحضرين، وأدّى إلى اختلال في موارد وإيرادات الدولة، بالإضافة إلى تغيير في سعر الصرف وفي أوزان القطاعات الاقتصادية. وتالياً، حدث تغيير في أنشطة السكان وسبل كسب لقمة العيش وأولويات مصروفهم، وأحدثت هذه المتغيرات فروقاً كبيرة في نسب الفقر سواء على مستوى البلاد، بشكل عام أو على مستوى الولايات، وهذا أمر دفع الجهاز المركزي للإحصاء إلى القيام بمسح قومي لميزانية الأسرة والفقر، يناقش خبراء اقتصاديون في أن عدم توفر نسبة حقيقية وواضحة عن الفقر يشكّل هاجساً كبيراً لكل الجهات التي تسعى إلى وضع مشاريع حقيقية لمكافحة الفقر والحد منه، لا سيما أن تقسيم السكان بحسب درجة فقرهم مهم لتوجيه البرامج التي تستهدف كل شريحة على حدة. ويتوقع بعضهم أن يكشف المسح الإحصائي الجديد الذي يجري بالتعاون الفني مع جهاز الإحصاء النرويجي عن نتائج ربما تكون صادمة جداً، بحيث تصل نسبة الفقر إلى عتبة الـ80%، مرد ذلك إلى تراجع الناتج من الزراعة والهجرة من الريف إلى المدن والمهن الهامشية وتوسع نطاق الصراعات المسلحة لتشمل، إلى جانب إقليم دارفور، كلاً من ولاية النيل الأزرق وكردفان؛ صراعات تنفق فيها ملايين الدولارات التي تُخصم من جيوب الفقراء، وقد أدّت إلى نزوح قرابة 300 ألف بين أواخر فبراير ومنتصف أبريل 2014، يضاف إليهم 2.2 مليوناً شخص، يعيشون أصلاً في مخيمات النزوح منذ بدء الأزمة قبل 11 عاماً. كما يرى الخبراء أن المخرج بمراجعة الحكومة لسياستها الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية . إلا أن الأهم من وجهة نظرهم هو وجود حلاً للأوضاع السياسية من أجل تحقيق سلام شامل وتوافق وطني على الحكم وإدارة الموارد وانتهاء الحروب والاقتتال في الاقاليم المنتجة ذات الموارد الاقتصادية المتوفرة بكثرة .

ب. إنفاق غير كاف: طوال السنوات الماضية، عملت الدولة السودانية على محاربة الفقر من دون تحقيق أي تقدّم ملحوظ، لاسيما في ظل غياب الاستراتيجيات الدقيقة والمحكمة بعيدة المدى، وسعت الحكومة إلى تطبيق العديد من البرامج والسياسات المسنودة بتشريعات برلمانية، كان آخرها، وثيقة الإستراتيجية المرحلية للتخفيف من حدة الفقر في السودان، كخطوة أولى في وضع نهج شامل ومنسق للحد من الفقر. (2)

ودعا البرلمان في تلك الوثيقة إلى زيادة الاعتماد المرصود لمشاريع وبرامج الحد من الفقر، عبر الموازنة العامة للدولة والبحث عن قروض ميسرة عبر مؤسسات التمويل الدولية والاستثمارات، وتوسيع تجربة

التعاونيات ووضع السياسات اللازمة للتعدين التقليدي وربط الطرق، وتخفيف تعرفه المواصلات وتفعيل مصادر مكافحة الفقر من الزكاة والضمان الاجتماعي، وزيادة الرواتب ودعم الأسر ومكافحة الفساد، وإعداد إحصائيات للأسر الفقيرة ودعم الصندوق القومي لرعاية الطلاب وتنفيذ مجانية التعليم. ولكن، حتى هذه الإستراتيجية سرعان ما تلقت صدمات مدمرة كانت الأولى برفض شعبي واسع لرفع الدعم عن المحروقات والسلع الذي كان من الأعمدة الأساسية للوثيقة، وجاء الرفض، بحسب المراقبين، بسبب المعالجات الاقتصادية التي لم تُطبّق بشكل صحيح ناهيك بمخاوف وهواجس الفقراء جراء سياسة رفع الدعم، أما الصدمة الثانية فتتمثلت في ضعف الصرف الحكومي على مشاريع الحد من الفقر، ولعل ذلك ما أكّده وزير الدولة في المالية السودانية عبد الرحمن ضرار قائلاً إنَّ «نسبة الصرف على مشروعات الحد من الفقر ليست بالقدر المطلوب حتى الآن»، وأعلن ضرار الشروع في إعداد إستراتيجية شاملة لخفض معدلات الفقر في البلاد، بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، متوقعاً زيادة نسبة الصرف على مشاريع الحد من الفقر بعد إجازة هذه الإستراتيجية. لكن من بين أسباب فشل الإستراتيجية المحلية أيضاً نجد غياب بيانات خاصة بالسكان وعدم اعتبار الزراعة من أولويات الاستثمار، بالإضافة إلى أنها لم تربط بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الكلية.⁽²⁾

البطالة في السودان :

تعتبر البطالة من التحديات التي تظل تؤرق كاهل الدولة وأجهزتها المختصة بالرغم من الجهود المتصلة بين كافة أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة التي تنتشر وسط شرائح المجتمع وبصورة أكبر وسط الشباب ومعروف أن البطالة موجودة في كافة دول العالم ولا تفلت منها حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت أطراً للحد من البطالة وتقليص نسبتها.⁽²⁾ وفي الجانب الآخر نجد أن البطالة أصبحت متجذرة في الوطن العربي وكان للسودان نسبة أكبر من البطالة، كما أن تزايد معدلات البطالة على المستوى المحلي يتطلب مراجعة أنظمة التعليم العالي والتركيز على التعليم التقني والمهني ونجد أن التوظيف الحكومي لا يعالج مشكلة البطالة وسط الخريجين والشباب لذا يتوجب على هذه الشرائح أن تتجه للعمل الخاص في مشروعات حقيقية تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الطفرة الاقتصادية والاجتماعية وتكون مصدر دخل لهؤلاء الخريجين والشباب.⁽⁶⁾ ودعت مفوض وزير العمل والإصلاح الإداري هانم برهان للاستمرار في مناقشة قضية البطالة من خلال الورش والمنتديات لإيجاد الحلول التي تحد من البطالة مؤكدة جهود الدولة الرامية لخفض معدلات البطالة، وقالت إن السودان يعد وثيقة وطنية للتشغيل معربة عن أملها في أن تسهم الوثيقة في الحد من البطالة وترى النور قريباً، وأن مشكلة البطالة كانت واحدة من أجندة مؤتمر العمل العربي في ظل تزايد معدلات البطالة في الدول العربية بما فيها السودان، في الوقت الذي كشف فيه عبد المنعم حسين محمود مدير مركز العاصمة للتدريب ودراسات العمل والهجرة وخبير إدارة العمل بمنظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة وسط الشباب في السودان حسب تقارير وزارة العمل 38% ملمحاً لتشكك بعض خبراء الاقتصاد في هذه النسبة وأكدوا أن نسبة البطالة تتراوح ما بين 64%- 65%. وزاد عبد المنعم مقارنة مع وجود 9 ملايين ونصف مليون عاطل في الاتجاه الذي يعملون فيه بأجر في البلاد أقل من 40%، وقال إن نسبة الذين يعملون في القطاع الخاص يمثلون

50%، وتابع إن حملة المؤهلات المهنية والفنية نسبة قليلة مقارنة مع المؤهلات الأكاديمية، وإن زيادة البطالة سببها مشكلة تراكمت بتخريج الجامعات والمعاهد العليا أعداداً كبيرة دون توظيف، وأوضح أن هذه المسألة تقود إلى تآكل المهارات وتراجع المعارف لأن هذه العلوم ظلت دون تطبيق مما أسهم هذا الوضع في عدم تمكين الخريجين من المواكبة. وقال إن لهذا الاتجاه آثاراً نفسية على الخريجين. ولفت إلى أن البطالة تبقى مشكلة أساسية وسط الشباب في كافة الدول النامية، مرجعاً أسباب ثورات الربيع العربي إلى تفشي البطالة وما صاحبها من ملل اجتماعي وعوز مالي واقتصادي وسط الشباب. وقال إن منظمة العمل الدولية لها برامج للحد من البطالة بخلق الأعمال والمشروعات دون انتظار التوظيف الحكومي.⁽⁶⁾

الفقر في ولاية النيل الأبيض :

أعدت الدولة عدداً من المشروعات والبرامج لخروج الفئات الضعيفة من الفقر وعززت تلك التدخلات بأحد مشروعات الأمان الاجتماعي والذي عرف بالبرنامج الشامل للأمان الاجتماعي وهو برنامج قومي لمكافحة الفقر بمنظور شامل متعدد الأبعاد بمنهج استهداف دقيق للمجتمعات والأفراد الأكثر فقراً ومعالجة أسباب فقرها للنهوض بها في شكل مشروعات تلبي الضروريات الأساسية والاحتياجات وتراعي قيم وثقافة المجتمع المحلي وتعمل في هذا عبر الشراكة المجتمعية في تحديد الأولويات من مجتمع لآخر . والهدف الإستراتيجي للبرنامج المساهمة في تحقيق الأمان الاجتماعي وذلك بخفض نسبة الفقر وسط الفئات الأكثر هشاشة في مناطق عمل البرنامج بنسبة 15% خلال خمسة أعوام وبما يتسق مع هدف خفض الفقر في البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي.⁽⁶⁾ ويعتبر برنامج الضمان الشامل برنامج معالجة الفقر بمنظور تنموي شامل متعدد الأبعاد بمنهج استهداف دقيق لسد الفجوات والإحاطة والشمول بالفئات والمناطق الأكثر فقراً بما يحسن نوعية الحياة وسطهم، كما يعزز المبادرات والجهود الوطنية المبذولة على المستوى الرسمي وينطلق من مبدأ الشراكة المجتمعية وتحريك المجتمعات وصولاً إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وواقع البرنامج الشامل الذي بدأ التنفيذ الفعلي في العام 2016 بولايات (البحر الأحمر، كسلا، شمال كردفان، والنيل الأبيض) كتجربة للبرنامج الشامل وبعدها تم تعميم البرنامج على بقية الولايات ويقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات إنتاجية للفئات المستهدفة.

حيث وصل عدد المستفيدين إلى (1,060,674) أسرة فقير بولايات السودان المختلفة في عدد من المحاور تشمل التوعية المجتمعية عدد المستفيد 346,504، المياه 334,684، التغذية المدرسية 31,614، سبل كسب العيش 59,682 مستفيد بجانب تدخلات شامل الأخرى بلغت 288,190 مستفيد. والتدخلات التي تمت شملت اختيار المحليات الأكثر فقراً بالولاية وفقاً للمعايير المعتمدة داخل وثيقة شامل كما تم رفع مقترحات المشروعات من الولايات على أن تتوفر فيها الشروط الآتية جماعية المشروعات الاحتياجات الأساسية والضرورية بالولاية محاور التدخلات (مياه، صحة، سوء تغذية أطفال وأمّهات)، سبل كسب العيش، تعليم (معدل الالتحاق بالمدارس، الوجبة المدرسية) المناصرة والتوعية المجتمعية.⁽³⁾ ويستهدف البرنامج الشامل للضمان الاجتماعي الفئات الأكثر فقراً والأقل فقراً ثم الفقيرة وينفذ البرنامج في المحليات والمناطق الأكثر حوجة وهشاشة والأقل حظاً في التنمية وعددها 65 محلية وعدد المستفيدين من محور سبل كسب العيش أكثر من (59,682) أسرة فقير عبر مشروعات سبل كسب العيش في (51 محلية) محور المياه تم التنفيذ في (10) ولايات

مشروعات المياه كمرحلة أولى كسلالة النيل الأبيض، القصارف، جنوب كردفان، شمال كردفان، سنار، وسط دارفور) ثم النيل الأزرق والشمالية والبحر الأحمر وتم حفر أكثر من (148) من بئر ومضخة بهذه الولايات واستفاد منها حوالي (334,684) أسرة، محور التغذية المدرسية. تم تنفيذ التغذية المدرسية في كل الولايات واستهدفت بها (51) محلية واستفاد منها عدد 158,067 تلميذ وتلميذة، محور التوعية المجتمعية تم التنفيذ في كل الولايات (45) محلية مستهدفة واستفاد منها 346,504 شخص. وكانت هناك تدخلات أخرى بدعم حملة لخفض أسباب وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، القرض الحسن للمرأة، دعم مشروعات كسب العيش للمسرحين من ولايات دارفور الخمس دعم محافظة القرض الحسن لصغار المنتجين⁽³⁾.

دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي:

أساس بناء المجتمع في الإسلام يقوم على تربية روح الفرد والاهتمام بشخصيته وعلاقاته الاجتماعية فينظم هذه العلاقات دون صدام بينها، ويتجسد ذلك في المؤاخاة والمواساة والنصيحة والمحبة وكرم الضيافة وصلة الأرحام، والزكاة تترجم كل هذه المعاني السامية إلى واقع عملي ينقل بعض أموال الأمة من أغنيائها إلى فقرائها في صورة مبرة لإعادة توزيع الدخل تحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع . بجانب الآثار التوزيعية للزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، فإن سهم الغارمين له دوراً هاماً لا غنى عنه في تعويض المنكوبين وأصحاب المصائب والأزمات والظروف الاستثنائية سواء أكانت مصائب شخصية أم أزمات تحيط بالمجتمع كله، وفي هذا حفاظ على ماتم تحقيقه من إنجازات اقتصادية وإيمانية، وطمئنة للنفوس ودفع الخوف والقلق عنها من غوائل المستقبل وفي ذلك توفير للمناخ الملائم لعملية التنمية فينطلق الأفراد للعمل في أمن وأمان لتحقيق مزيد من الرخاء⁽³⁾. رغم أن الأصل في الزكاة أن توزع في بلد المال الذي وجبت فيه، فإن من المتفق عليه أن أهل البلد إذا استغنوا عن الزكاة كلها أو بعضها لانعدام الأصناف المستحقة لها، أو لقلّة عدد المستحقين لها، أو لوفرة مال الزكاة جاز نقلها إلى أقرب البلاد إليها، وفي ذلك أسمى آيات التكافل ليس بين أفراد المجتمع أو البلد الواحد وإنما بين المسلمين كافة فإنهم إخوة في الدين لا يجوز ظلم أحدهم أو التقاعس عن كفالاته إذا ما نزلت به مصيبة أو كارثة .

دور الزكاة في النشاط الاقتصادي :

دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي الزكاة فريضة لها أبعادها ووظائفها وليست ضريبة، حيث الضريبة تثبط النشاط الاقتصادي والزكاة تحفز النشاط الاقتصادي من عدة طرق : تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة « الطلب الفعال » فأخذ الزكاة من الأغنياء الذين يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم منخفضاً، ودفعها إلى الفقراء والمساكين الذين يكون الميل الحدي للإنفاق لديهم مرتفعاً، يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ورواجها ، وهذا بدوره يحفز زيادة الإنتاج وارتفاع الدخل القومي. تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق دعم « تيار الاستثمار » وذلك من خلال تعريض الثروات المكتنزة التي لا تساهم في الدائرة الإنتاجية للتآكل على مر السنين بفعل الزكاة، مما يدفع أصحاب هذه الثروات إلى إخراجها من دائرة الاكتناز والدفع بها في مجال الاستثمار الذي ينعش الاقتصاد ويقضي على البطالة.

تحفيز النشاط الاقتصادي بتوفير «أدوات الإنتاج» فالمجتمع المسلم يضمن حد الكفاية لجميع أفرادهِ أياً كانت جنسياتهم ودياناتهم، ولا يتحقق هذا المطلب الشرعي إلا بتوفير الأدوات الإنتاجية اللازمة للقيام بالعمل المحقق للدخل⁽⁹⁾. وقصة الأنصاري الذي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله حقه في الزكاة، فوجد فيه قوة في الجسم ووفرة في الصحة وقدرة على العمل، فطلب ممن حوله من الصحابة رضوان الله عليهم أن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب ويأكل من عمل يده، وساهم الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه في تجهيز القادوم، هذه القصة فيها حث على دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة وتوفير أدوات الحرفة. لأصحاب المهن مهما بلغ ثمنها ليحققوا حاجاتهم الأساسية، ويساهموا في تنمية النشاط الاقتصادي. تحفيز النشاط الاقتصادي بالحفاظ على « رأس المال البشري » وذلك لأن العنصر البشري هو القائم على عملية التنمية، والمستفيد منها لأن هدف التنمية الأساسي هو إشباع حاجات البشر، والزكاة حينما ترفع مستوى معيشة الفقراء والمحتاجين من أفراد المجتمع بتوفير حد الكفاية لهم من غذاء وملبس ومسكن وأمن وتعليم وصحة، فإنها تسهم في تحسين نوعية رأس المال البشري وترفع من إنتاجيته، ويظهر أثر ذلك في زيادة معدلات نمو النشاط الاقتصادي .

دور الزكاة في تخفيف حدة البطالة:

الإسلام يوجب على الإنسان القادر العمل ويشجعه على ذلك، لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، والإسلام يطالب أفراد الأمة، بالمشي في مناكب الأرض الذلول لالتماس خبايا الرزق منها، ويطالبهم بالانتشار في أرجائها زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين لكل الطاقات، منتفعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم في السموات والأرض جميعاً، فإذا عجز بعضهم عن الكسب كان له حق الزكاة، فالزكاة ليست مجرد سد جوعة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ويوضح ذلك الإمام الرملي الشافعي المذهب فيقول⁽⁴⁾ ويعطى الفقير والمسكين إن لم يحسن كل منهما كسباً بحرفة ولا تجارة كفاية سنة والأصح كفاية عمره الغالب، لأن القصد إغناؤه... أما من يحسن حرفة تكفيه لاثقة فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه. ومن الواضح أن الزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهماً من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة وارتفع نصيب العاملين عليها.

الاطار التحليلي من واقع البيانات :

جدوليوضح الأداء المالي للزكاة بالولاية في الفترة من 2006-2015م

نسبتها	مبلغ المصارف	نسبتها	مبلغ الجباية	العام
% 85	10.337.407	% 44	9.868.891.32	2006
% 93	9.689.441.26	% 111	14.244.950.63	2007
% 61	6.858.023	% 76	10.473.488	2008
% 96	9.113.084.69	% 85	11.728.279	2009
% 94	11.020.647	% 96	14.445.718	2010
% 95	10.296.594.91	% 96	13.335.880.22	2011
% 90	11.430.465.55	% 116	18.617.459.89	2012
% 94	20.951.288.49	% 102	28.754.394.18	2013
% 55	22,297,500,56	% 130.4	50.135.409.49	2014
% 49	46.817.709	121%	68.141.324.57	2015

المصدر : تقارير امانة ديوان الزكاة ولاية النيل الأبيض - ادارة الاحصاء والمعلومات 2018م (17)

محور تخطيط الجباية 2007م: كان الأداء في العام 2007م بدرجة ممتاز حيث تحقق الربط بمبلغ وقدره (14.244.950.63) جنيه فقط أربعة عشر مليون ومائتان أربعة وأربعون ألف وتسعمائة وخمسون جنيه وثلاثة وستون قرشاً لاغير) وذلك بنسبة أداء (111%) بزيادة مبلغ وقدره (1.413.450.63) جنيه فقط مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وخمسون جنيه وثلاثة وستون قرشاً لاغير) في حين كان العام السابق مبلغ وقدره (9.868.891.32) بنسبة زيادة إيجابية (44%) عن العام 2006م. ويرجع هذا الأداء لعدة عوامل . ويمكن تناول الأوعية الزكوية بشي من التفصيل على النحو الآتي: (17)

1. الزروع: بلغ إجمالي تحصيل الذرة عدد (97.979) جوال بنسبة أداء (143%) علماً أنه كان في عام 2006م عدد (49.148) جوال بنسبة زيادة (99%) كما أنه كان في عام 2005م عدد (20.958) جوال نسبة زيادة (367%) كما بلغ إجمالي تحصيل السمسم عدد (18.182.66) قنطار بنسبة أداء (67%) علماً أنه كان في عام 2006م (8.311) قنطار . كما بلغ إجمالي الزروع خلال العام 2005م مبلغ وقدره (5.431.032.71) جنيه بنسبة أداء (99%) والعام 2006م مبلغ وقدره (5.893.311.80) بنسبة أداء (75%) أما العام 2007م مبلغ وقدره (9.357.680.71) بنسبة أداء

- (122%) بزيادة موجبة قدرها (3.464.386.91) جنيه بنسبة زيادة (59%) عن العام 2006م.⁽¹⁷⁾ ويرجع ذلك إلى بعض التدفقات من ولاية أعالي النيل وكذلك إلى إرتفاع الأسعار، والخطة الواضحة والبيئة الطبية من قبل الأمانة العامة ، والأهم من ذلك كله الجهد الأقصى الذي بذله الأخوة العاملين بالولاية.
2. الأنعام: بلغ تحصيل الأنعام في العام 2005م مبلغ وقدره (1.141.281.98) جنيه بنسبة أداء (88%) كما بلغ تحصيل العام 2006م مبلغ وقدره (1.289.086.52) جنيه بنسبة أداء (80%) كما بلغ تحصيل الأنعام في العام 2007م مبلغ وقدره (1.542.292) جنيه بنسبة أداء (82%) يلاحظ عدم تحقيق الربط خلال الثلاث سنوات الماضية بالرقم من النمو بنسبة (13%)، (19%) للسنتين 2006م: 2005م، 2007م: 2006م على التوالي. من خلال هذا التقرير مطلوب جهد أكبر في وعاء الأنعام من أجل تطويره والنهوض به للأمام، وذلك يتطلب مراعاة الدقة في التسويق والعمل بالأسعار الجارية والمالية للسوق، مع الدقة في تحصيل النصاب حسب حال القطيع، ومنع التهريب وذلك بتمليك الأنعام لفقراء المكلفين .
3. عروض التجارة: بلغت جملة التحصيل في وعاء عروض التجارة لهذا العام مبلغ وقدره (1.349.475.07) جنيه مقارنة مع عام 2006م حيث بلغ إجمالي التحصيل مبلغ وقدره (1.248.234.99) جنيه وذلك بنسبة أداء (76 %) أي بزيادة معدل نمو موجبة بنسبة (8%) مقارنة مع العام 2006م حيث بلغت نسبة الأداء (103%).
4. المهن الحرة: لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (31.617.49) جنيه بنسبة أداء (105%)، والعام 2006م مبلغ وقدره (49.361.50) جنيه بنسبة أداء (137%)، كما بلغ إجمالي التحصيل خلال العام 2007م مبلغ وقدره (40.758) بنسبة أداء (97 %) ونسبة نمو سالب عن العام السابق، ويرجع ذلك إلى تهرب المكلفين بصفة خاصة، عليه الأمل معقود على الجلوس معهم ودعوتهم من أجل تنشيط هذا الوعاء.⁽¹⁷⁾
5. المستغلات: بلغ التحصيل الكلي للوعاء في العام 2005م مبلغ وقدره (506.037.40) جنيه بنسبة أداء (84%)، وفي العام 2006م مبلغ وقدره (655.754.29) جنيه بنسبة أداء (100 %)، كما بلغ إجمالي التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (596.956.55) جنيه بنسبة أداء (81 %) وذلك بتراجع نسبته (19%) وكذلك تراجع واضح وبين عن تحصيل العام السابق بمبلغ وقدره (58.799.74) جنيه ويرجع ذلك إلى التدهور الذي حصل في محلية القطينة من خلال نقطة ودجار النبي في عدم وجود الشرطة والتي لها رباط وثيق بالتحصيل في هذا الوعاء، وكذلك عدم تجاوب بعض الجهات المساعدة في التحصيل وعدم خطة واضحة لزيادة تحصيل هذا الوعاء. فالأمل معقود لمعالجة السلبات السابقة خلال العام 2008م للنهوض بهذا الوعاء.
6. المال المستفاد : بلغ إجمالي التحصيل خلال العام 2005م مبلغ وقدره (714.951) جنيه بنسبة أداء (119%)، والعام 2006م مبلغ وقدره (733.142.22) جنيه بنسبة أداء (112 %)، كما بلغ في العام 2007م مبلغ وقدره (777.916.15) جنيه بنسبة أداء (106%)، يلاحظ تحقيق الربط خلال الثلاث سنين الماضية وكذلك معدل نمو موجب خلال تلك السنين.⁽¹⁷⁾

محور تخطيط المصارف 2007م: بلغت جملة الصرف على المصارف الشرعية مبلغ (9.689.441.26) جنيه بنسبة أداء بلغت (93%) من المخطط (10.337.407) ونسبة أداء (85%) من الجباية الفعلية (11.475.233.2) جنيه، وتم صرف المبلغ المخصص للمصارف الشرعية حسب التفاصيل: أولاً: الفقراء والمساكين: بلغ جملة الصرف على مصرف الفقراء والمساكين مبلغ وقدره (7.475.276.82) جنيه بنسبة أداء (92%) من الربط المقدّر (8.090.145) جنيه ونسبة أداء (83%) من الجباية الفعلية (8.980.618.8) جنيه للعام 2007م. (17)

الصرف الأفقي :

بلغ جملة الصرف الأفقي للعام 2007م مبلغ وقدره (5.091.821.7) جنيه بنسبة أداء (125%) من المخطط (4.045.309.4) ونسبة أداء (113%) من الجباية الفعلية (4.490.309.4) جنيه ونعزى ذلك لظروف الكوارث التي اجتاحت الولاية واستفاد منها (52.378) أسرة .

الصرف الرأسي:

بلغ جملة الصرف الرأسي مبلغ وقدره (2.383.445.12) جنيه بنسبة أداء (59%) من المخطط (4.045.072) ونسبة أداء (53%) من الجباية الفعلية (4.490.309.4) جنيه واستفاد منها (11.316) أسرة ويُعزى ضعف الصرف الرأسي لظروف الكوارث بالولاية.⁽¹⁷⁾ ثانياً: ابن السبيل: بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (55.405) جنيه بنسبة أداء (86%) من المخطط (64.207) جنيه ونسبة أداء (77%) من الجباية (71.272.9) واستفاد منها (306) .

ثالثاً: الغارمين :

بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (908.063) جنيه بنسبة أداء (88%) من المخطط (1.027.320) جنيه ونسبة أداء (80%) من الجباية الفعلية (1.140.396) جنيه وكان عدد المستفيدين (306) غارم . رابعاً: في سبيل الله: بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (624.391) جنيه بنسبة أداء (120%) من الربط المقدّر (513.660) جنيه ونسبة أداء (109%) من الجباية الفعلية (570.198) جنيه وكان عدد المستفيدين (2.593).

خامساً: المصارف الدعوية:

بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (626.416.44) جنيه بنسبة أداء (100%) من الربط المقدّر (642.075) جنيه ونسبة أداء (88%) من الجباية الفعلية (712.747.5) جنيه وكان عدد المستفيدين (758) . تخطيط خطاب الزكاة 2008م: بلغ إجمالي التحصيل في العام 2008م مبلغ وقدره (10.473.488) جنيه فقط عشرة مليون وأربعمائة ثلاثة وسبعون ألف وأربعمائة ثمانية وثمانون جنيه، بنسبة أداء (76%) من إجمالي مبلغ وقدره (13.841.500) جنيه في حين إجمالي التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (14.244.950) جنيه. يرجع عدم النمو في الأداء لعدة عوامل تمثلت في الآتي:⁽¹⁷⁾

1. تأرجح هطول الأمطار في فترات متباعدة (أسباب طبيعية).
2. قلة الإنتاج إلى الحد دون الأدنى مقارنة بالعام السابق في كل المحاصيل الزراعية.
3. الضعف الشديد في إنتاج الذرة والذي تعتمد عليه الولاية في ميزانيتها حيث بلغت

نسبة التحصيل في الذرة (44%) فكان التحصيل (40.562) جوال ذرة من الميزانية (93.075) جوال ذرة، علماً أن العام السابق كان تحصيل الذرة عدد (96.000) جوال. يمكن تناول الأوعية الزكوية بشي من التفصيل على النحو التالي: (17)

1. الزروع:

بلغ إجمالي تحصيل الذرة عدد (40.562) جوال بنسبة (44%) علماً أنه كان في عام 2007م عدد (96.000) جوال ذرة بنسبة أداء (143%) وفي عام 2006م عدد (49.148) جوال ذرة وفي عام 2005م عدد (20.000) جوال ذرة، يلاحظ تدني إنتاج الذرة مقارنة بالعام 2007م للأسباب سالفه الذكر. كما بلغ إجمالي تحصيل السمسم (6.396) قنطار بنسبة أداء (30%) وكان عام 2007م عدد (18.182) قنطار بنسبة أداء (67%) وفي العام 2006م عدد (8.311) قنطار وفي العام 2005م عدد (19.133) قنطار يلاحظ تدني السمسم مقارنة بالسنيين السابقة⁽¹⁷⁾. كما بلغ إجمالي الزروع في العام 2008م مبلغ وقدره (6.369.889) جنيهاً بنسبة أداء (82%) وفي العام 2007م مبلغ وقدره (5.431.032) جنيهاً بنسبة أداء (99%) والعام 2006م مبلغ وقدره (5.893.311) جنيهاً بنسبة أداء (75%) أما العام 2007م فكان مبلغ وقدره (9.357.680) جنيهاً بنسبة أداء (122%). يلاحظ النمو الإيجابي عبر السنيين من 2005 - 2007م ماعدا العام 2008م فكان سالباً وذلك لظروف بيئية وطبيعية بعامل الخريف.

2. الأنعام:

بلغ تحصيل الأنعام للعام 2005م مبلغ وقدره (1.141.281) جنيهاً بنسبة أداء (88%)، وفي العام 2006م مبلغ وقدره (1.289.086) جنيهاً بنسبة أداء (80%)، وفي العام 2007م مبلغ وقدره (1.542.292) جنيهاً بنسبة أداء (82%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (1.552.522) جنيهاً بنسبة أداء (70%). يلاحظ النمو في الأنعام منذ العام 2005م - 2008م بالرغم من عدم تحقيق الربط خلال تلك السنوات، عليه مطلوب خطة محكمة أكثر وجهد أكبر للوصول لنتيجة أفضل وذلك بمراعاة الدقة في التسويق والعمل بالأسعار الجارية، وكذلك تشجيع المكلفين وإنشراحهم بتمليك صغار الأنعام من أغنام لفقرائهم في المراحييل والدمر.

3. عروض التجارة :

بلغ إجمالي عروض التجارة في العام 2006م مبلغ وقدره (1.248.234) جنيهاً بنسبة أداء (103%)، وكان التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (1.349.475) جنيهاً بنسبة أداء (79%)، وكان في العام 2008م مبلغ وقدره (1.499.899) جنيهاً بنسبة أداء (71%).

يلاحظ النمو الإيجابي المتدرج في عروض التجارة عن السنيين 2006م - 2008م بالرغم من عدم تحقيق الربط لعامين، الأمر الذي يحتاج فيه وعاء عروض التجارة لمزيد أكثر من البذل والجهد مع مراجعة ملفات المكلفين وأنشطتهم، وفق خطط واضحة تضعها المحليات وتتابع تنفيذها بدقة، كما يحتاج هذا الوعاء إلى نفير يتربك من كوادر نوعية من الأمانة والأمانة العامة من أجل التطوير والنهوض بهذا الوعاء شبه الجامد.

(17)

4. المهنة الحرة:

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (31.617) جنيهاً بنسبة أداء (105%)، وكان التحصيل في العام 2006م مبلغ وقدره (49.361) جنيهاً بنسبة أداء (137%)، وكان في العام 2007م مبلغ وقدره (40.758) جنيهاً بنسبة أداء (97%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (48.833) جنيهاً بنسبة أداء (109%) .

5. المهنة المستغلات :

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (506.037) جنيهاً بنسبة أداء (84%)، وكان التحصيل في العام 2006م مبلغ وقدره (655.956) جنيهاً بنسبة أداء (100%)، وكان في العام 2007م مبلغ وقدره (596.956) جنيهاً بنسبة أداء (81%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (431.533) جنيهاً بنسبة أداء (51%).⁽¹⁷⁾

5. المال المستفاد:

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (714.951) جنيهاً بنسبة أداء (119%)، وكان التحصيل في العام 2006م مبلغ وقدره (733.142) جنيهاً بنسبة أداء (112%)، وكان في العام 2007م مبلغ وقدره (777.916) جنيهاً بنسبة أداء (106%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (570.811) جنيهاً بنسبة أداء (67%). يلاحظ التراجع الشديد لهذا الوعاء خلال العام 2008م بالرغم من تحقيق الربط خلال السنين الماضية ومعدل النمو الموجب بها، ولكن يرجع ذلك إلى خروج جملة من المكلفين من النصاب. ونقترح لتنشيط هذا الوعاء أن تضاف كنانة والأسمت ربك حتى يتوسع هذا الوعاء، بالإضافة إلى الخطة المرسومة للعام 2009م بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في حصر مبيعات الأصول بأنواعها المختلفة.⁽¹⁸⁾

محور المصارف 2008م : صرف مبلغ وقدره (6.858.023) جنيهاً على المصارف الشرعية بنسبة أداء (61%) من المخطط (11.211.616) جنيهاً بنسبة أداء (80.8%) من الجباية الفعلية (8.483.525) جنيهاً . وذلك حسب التفاصيل أدناه : أولاً : الفقراء والمساكين (أفقي): تم صرف مبلغ وقدره (3.565.946) جنيهاً على الفقراء والمساكين بنسبة أداء (83%) من المخطط بنسبة (110%) من الجباية الفعلية . الصرف الرأسي : تم صرف مبلغ (2.068.742) جنيهاً بنسبة أداء (45%) من المخطط (4.636.903) جنيهاً بنسبة (59%) من الجباية الفعلية (3.508.618) جنيهاً .

ثانياً: ابن السبيل :

تم صرف مبلغ (31.085) جنيهاً بنسبة أداء (45%) من المخطط (69.208) جنيهاً بنسبة أداء (59%) من الجباية الفعلية (52.376) جنيهاً .

ثالثاً: الغارمين:

تم صرف مبلغ (546.996) جنيهاً بنسبة أداء (56%) من المخطط من الجباية (968.905) جنيهاً بنسبة أداء (76%) من الجباية الفعلية (723.144) جنيهاً .

رابعاً : في سبيل الله:

بلغ جملة الصرف مبلغ وقدره (416.008) جنيهاً بنسبة أداء (75%) من المخطط (553.660) جنيهاً بنسبة أداء (99%) من الجباية الفعلية (418.940) جنيهاً.⁽¹⁷⁾

خامساً: المصارف الدعوية : بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (548.932) جنيه بنسبة أداء (79%) من المخطط (692.075) جنيه ونسبة أداء (106%) من الجباية الفعلية (523.764) جنيه.(17) خاتمة :

تناولت الدراسة دور الزكاة في تخفيف معدلات الفقر , وذلك بالتوزيع العادل , ومراعاة شرائحالضعيفة التى خصها الله بأموال الزكاة وتحسين ظروفهم المعيشية , واخراجهم من دائرة الفقر والعوز الى حد الكفاف , ومن ضنك الحياة الى رغد العيش , فالزكاة تلعب دور كبير في محاربة الفقر , كما تهتم الزكاة بخفض معدلات البطالة في توفير فرص العمل , عبر المشروعات الانتاجية , وزيادة دخل الفرد , وتحسين مستوي المعيشة , وذلك بزيادة الانتاج والانتاجية , ودعم الاقتصاد القومي , وزيادة الدخل القومي , ورفع معدلات دخل الافراد , وبالتالي احداث تنمية اقتصادية مستدامة , وتقوية البنية التحتية , وتوسيع دائرة الانتاج , وخلق فرص العمل , والتوظيف الأمثل للعمالة , واخراج المجتمعات من خط الفقر , وتحسين أوضاعهم المالية , كما توصلت الدراسة الى أهم النتائج لايوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل وتحسين المستوي المعيشي . كما أوصت الدراسة بأهم التوصيات التي تتمثل في الآتي : يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصارف التي حددها الكتاب الكريم عبر الية تضمن سلامة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية القاعدية علي مستوي الاحياء والقرى والفرقان . وعدم تدخل الدولة والقادة السياسين وأصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف أموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والمعينة.

النتائج :

كما توصلت الدراسة الي أهم النتائج :

1. ضعف دور الزكاة في معالجة حدة الفقر المدقع وخفض معدلات البطالة بتوفير سبل العيش الكريم عن طريق تمليك المشروعات المنتجة والشاهد علي ذلك تزايد معدلات الفقر والبطالة بنسب كبيرة جدا .
2. لايوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل وتحسين المستوي المعيشي .
3. ضعف الدراسات لحالات الأسر المحتاجة لعدم المصادقية والواقعية والحصص الدقيق للبيانات مما يؤدي الي الانحرافات السلبية في عملية التوزيع لاصحاب الاستحقاق الفعلين دون مجاملة او محاباة او اي اساليب اخري غير سليمة .
4. لايرز أي دور للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الي احداث تنمية اقتصادية .
5. سعت الزكاة في محاربة الفقر من دون تحقيق أي تقدّم ملحوظ, لاسيما في ظل غياب الاستراتيجيات الدقيقة والمحكمة بعيدة المدى .

التوصيات :

توصلت الدراسة الي اهم التوصيات :

1. يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصارف التي حددها الكتاب الكريم عبر الية تضمن سلامة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية الفاعدية علي مستوي الاحياء والقري والفرقان .
2. عدم تدخل الدولة والقادة السياسين واصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف اموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والمعينة.
3. ينبغي علي الدولة وضع خطة مدروسة وموحدة تعتمد علي قاعدة بيانات واقعية وسليمة تنفذ علي مستوي ولايات السودان تراعي فيها معايير اساسية تضمن عدالة التوزيع .
4. علي دواوين الزكاة بالولايات اعطاء الاولوية للطبقات والشرائح الاكثر فقرا في المناطق الطرفية التي تنعدم فيها الخدمات الضرورية ومقومات الحياة ويعاني فيها الانسان .

المصادر و المراجع :

- (1) إبراهيم فؤاد، الإنفاق العام في الإسلام - ص 153 .
- (2) اسلام عبدالرحمن , مقال بعنوان دور المصارف في محاربة الفقر, وكالة السودان للانباء , الاربعاء 31 / 5 / 2017 م .
- (3) اقبال مضوي البشير , مقال بعنوان البرنامج الشامل للامان الاجتماعي للحد من الفقر , وكالة السودان للانباء 16 / 7 / 2017 م .
- (4) الامام ابو عبيد , الاموال , ص 407 , 507 .
- (5) الامام ابن قدامة , المغني ج 2 , ص 668 .
- (6) جمعة عبدالله , تقرير عن السودان اليوم , صحيفة الصيحة 20 / 4 / 2016 م .
- (7) شوقي أحمد دنيا, تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي - ص 282 - نقلاً عن نهاية المحتاج للإمام الرملي - ج 5 ص 157 .
- (8) عبدالرزاق نوفل - فريضة الزكاة, فريضة الزكاة , ص 7 .
- (9) عمر عبدالله كامل , ص 60 , 61 , 62 .
- (10) رقية سعيد على محمد, الزكاة وأثرها التربوي, جامعة اليرموك , الأردن, رسالة ماجستير منشورة, 1996م
- (11) احمد الطيب السمانى الطيب , ورقة البطالة مهدد اجتماعي ومعوق اقتصادي , وزارة العمل والاصلاح الاداري 2016 م .
- (12) محمد عوض الكريم ادم احمد, ورقة البطالة في السودان وسط الشباب التحديات والحلول الممكنة لتوسع الدولة في السنوات الاخيرة في القبول للتعليم العالي .
- (13) يوسف القرضاوي, دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها, جامعة القاهرة, قطر , كتب منشور, 2001م
- (41) جبر زيدان بدوي عليوة , إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة, فلسطين, الجامعة الإسلامية, رسالة ماجستير منشورة, 2007م
- (15) ختام عارف حسن عماوي, دور الزكاة في التنمية الاقتصادية مدينة نابلس , رسالة ماجستير منشورة, 2010 م
- (16) ابراهيم خالد ابراهيم - ورقة التدريب المهني والاعمال الريادية .

- (17) تقارير أمانة ديوان الزكاة ولاية النيل الأبيض، إدارة الإحصاء والمعلومات، 2018م
- (81) إدارة خطاب الزكاة ولاية النيل الأبيض .
- (19) منشورات الأمانة العامة لديوان الزكاة ، 2019م
- (20) منشورات أمانة ديوان الزكاة ولاية النيل الأبيض، 2018م
- (12) قانون الزكاة لسنة 2000م ونصت المادة (2) عل أن تظل سارية جميع اللوائح الصادرة بموجب قانون 1990 المعدل عام 2000م تلغي أو تعدل .